الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4876 | الأربعاء 7 ذي القعدة 1445 هـ | 15 مايو 2024 م | السنة السابعة عشرة

ترأس وفد البلاد في الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة العربية الـ 33 بالمنامة

وزير الخارجية: الكويت والأمم المتحدة تبحران كشركاء بالسلام نحو شواطئ الأمان

عبدالله اليحيا خلال ترؤسه وفد الكويت بالاجتماع الوزاري التحضيري للقمة

اليحيا مستقبلا بن فرحان

المنامة – «كونا»: أكد وزير الخارجية عبدالله اليحيا حرص دولة الكويت والتزامها بمواصلة العمل من أجل الارتقاء بعلاقتها مع الأمم المتحدة إلى آفاق أرحب «مبحرين كشركاء بالسلام بعزيمة لا تلين وسط مياه السياسة الدولية المضطربة حتى نصل إلى شواطئ الأمان».

وقال الوزير اليحيا في تصريح صحفي بمناسبة ذكرى مرور 61 عاما على انضمام دولة الكويت إلى الأمم المتحدة والذي صادف يوم أمس الثلاثاء الـ 14 من مايو إن شراكة دولة الكويت والأمم المتحدة «ما هي إلا نقطة في بحر» مؤكدا عمق علاقات التعاون والتنسيق المشترك الروابط التي تجمع دولة الكويت والأمم المتحدة.

من جانب آخر ترأس وزير الخارجية عبدالله اليحيا أمس الثلاثاء وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الـ33 وذلك في مدينة المنامة بمملكة البحرين الشقيقة.

وتناول الاجتماع البنود المدرجة على جدول أعمال القمة والقرارات المعنية بدعم وتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك في مختلف المجالات وما تضمنته البنود المدرجة كذلك من قضايا ومواضيع تتعلق بالتطورات الإقليمية والدولية الراهنة والتي سيتم رفعها إلى أصحاب الجلالة والسمو والفخامة القادة في القمة العربية التي تحمل عنوان «قمة البحرين» وفي مقدمة تلك الملفات مستجدات القضية الفلسطينية والانتهاكات المستمرة على الأراضي الفلسطينية ومقدساتها والتطورات الأمنية الراهنة في السودان.

وقد سلم وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير فيصل بن فرحان آل سعود الذي ترأست بلاده القمة السابقة الرئاسة لوزير خارجية مملكة البحرين الدكتور عبد اللطيف الزياني.

من جانب آخر، التقى اليحيا وزير خارجية المملكة العربية السعودية الشقيقة الأمير فيصل بن فرحان آل سعود وذلك.

وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين الشقيقين والتطورات الإقليمية والدولية الراهنة واستعراض بنود الاجتماع الوزاري والتنسيق المشترك حيالها دعما وتعزيزا لمسيرة العمل العربي المشترك وضمانا لإنجاح أعمال القمة العربية.

كما التقى اليحيا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية العراق الشقيق الدكتور فؤاد حسين.وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين الشقيقين والتطورات الإقليمية والدولية الراهنة واستعراض بنود الاجتماع الوزاري والتنسيق المشترك حيالها دعما وتعزيزا لمسيرة العمل العربي المشترك وضمانا لإنجاح أعمال القمة العربية.

كما التقى اليحيا بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج في المملكة المغربية الشقيقة ناصر بو ريطة.

وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين الشقيقين والتطورات الإقليمية والدولية الراهنة واستعراض بنود الاجتماع الوزاري والتنسيق المشترك حيالها دعما وتعزيزا لمسيرة العمل العربي المشترك وضمانا لإنجاح أعمال القمة العربية.

على صعيد متصل،أكد سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ ثامر الجابر أمس الثلاثاء أن انعقاد القمة العربية الـ33 في العاصمة المنامة يأتي في توقيت دقيق وتاريخي.

وشدد السفير الصباح في تصريح لـ«كونا» على أهمية انعقاد القمة لتعزيز العمل العربي في مواجهة التحديات الراهنة بما يخدم مصلحة الأمة العربية مؤكدا أن التعاون والترابط بين الدول العربية خيار استراتيجي لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار والتنمية للشعوب العربية.

وقال ان القمة المقبلة ستحمل في طياتها العديد من القضايا العربية الملحة كالقضية الفلسطينية والأمن والاستقرار في المنطقة والتنمية المستدامة واتخاذ القرارات اللازمة للحفاظ على تقوية الروابط وكيان الأمة العربية ومستقبل الشعوب.

وذكر ان «دولة الكويت بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه تولي أهمية خاصة للبيت العربي وفي مقدمتها دعم الحق الفلسطيني وذلك ما جبلت عليه الكويت في ماضيها بثوابتها العربية الراسخة وحاضرها ومستقبلها».

وأشاد بالجهود المتميزة لمملكة البحرين في الاعداد والتنظيم وخلق الأجواء العربية وصولا إلى نجاح قمة المنامة مؤكدا دعم دولة الكويت لمملكة البحرين في إنجاح هذه القمة الاستثنائية في كل المحافل الدولية.

وعودا على بدء، أضاف اليحيا أن العالم يواجه اليوم تحديات تعد الأكثر شدة منذ عقود وأن المجتمع الدولي يمر بمرحلة غير مسبوقة من ناحية تعقيد وتشابك وترابط القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ببعضها البعض علاوة على آثارها متعددة الأبعاد على مجتمعاتنا ودولنا.

وأوضح أن المشهد الإقليمي والدولي مليء بالتوترات والتحديات غير التقليدية العابرة للحدود مثل تغير المناخ والتهديدات السيبرانية والجريمة المنظمة الأمر الذي يضع النظام الدولي متعدد الأطراف تحت ضغوطات هائلة وأمام أصعب اختبار لقدرته بالصمود والاستمرار منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وذكر أنه في خضم هذا البحر من الأمواج المتلاطمة فإن سفينة دولة الكويت تسير عبر محيطات السياسة الإقليمية والدولية بثقة وثبات بفضل حكمة قيادتها السياسية المتعاقبة التي خطت سياسة خارجية تتسم بالاعتدال والعقلانية والتوازن مستندة على القانون الدولي والمقاصد والمبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة مؤمنة بالعمل الدولي متعدد الأطراف وداعمة للحوار وتقريب وجهات النظر لإزالة الخلافات منتهجة دبلوماسية أهلتها لبناء الجسور وخلق شبكات متنوعة من العلاقات تخدم السلام وتحقق السلم والأمن الدوليين.

وبين اليحيا أن دولة الكويت تقف اليوم عند أحد أهم الموانئ الدبلوماسية الدولية وهي الأمم المتحدة التي نحتفل بذكرى مرور 61 عاما على انضمام دولة الكويت لها في عام 1963 مشيرا إلى ما ترتبط به الكويت من شراكة وثيقة مع هذه المنظمة العريقة.

وأضاف أن ما يميز هذه الذكرى وهذا العام هو تزامنها مع زيارة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى دولة الكويت والذي اختتم زيارته اليوم الإثنين بعد لقاء حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وهي الزيارة التي تم خلالها التأكيد على اعتزاز دولة الكويت بعلاقتها المتميزة مع الأمم المتحدة و»بينا الرغبة الصادقة في تعزيز هذه الشراكة».

وأكد اليحيا أن دولة الكويت ترتبط بشراكة وثيقة مع الأمم المتحدة منذ اليوم الأول لانضمامها إليها «حيث رأت دولة الكويت في الأمم المتحدة الملاذ الآمن لضمان حقها وسماع صوتها والمحفل الملائم لتسخير دبلوماسيتها النشطة في الجهود الدولية الخيرة».

وأوضح أن الأمم المتحدة رأت ومنذ اليوم الأول في دولة الكويت الشريك الموثوق به والمحب للخير والسلام والداعم للعمل الدولي متعدد الأطراف والمشارك في الجهود النبيلة والمساعي الحميدة للأمم المتحدة في إطار ركائزها الثلاث الأساسية وهي السلم والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

ولفت إلى تعاظم وتضاعف العلاقة الكويتية – الأممية عبر العقود نتيجة لما مرت به هذه العلاقة من محطات بارزة لعل أهمها الدور الحاسم الذي لعبته الأمم المتحدة في تحرير دولة الكويت في عام 1991 من الغزو العراقي «مما جعل الأمم المتحدة والدور التاريخي لمجلس الأمن في ردع العدوان وانتصار الحق والعدل على الظلم والشر محفورا في قلب ووجدان كل كويتي ليكون تحرير دولة الكويت إحدى أجمل قصص النجاح في تاريخ الأمم المتحدة للتطبيق النافذ للميثاق الأممي».

واستعرض الإسهامات الوطنية الكبيرة في دعم أهداف ومقاصد الأمم المتحدة «فخلال عضويتها في مجلس الأمن للفترتين 1978–1979 و 2018–2019 عملت دولة الكويت بكل فعالية مع بقية أعضاء مجلس الأمن على صيانة السلم والأمن الدوليين بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة».

ونوه بدور دولة الكويت أمام الأزمات الإنسانية التي تواجه الدول والشعوب فهي من أوائل الدول التي تدعم خطط الاستجابات الإنسانية الأممية سعيا إلى تخفيف معاناة الشعوب المنكوبة.

واستذكر وزير الخارجية دور دولة الكويت الرائد في دعم الشعوب والمجتمعات من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة مؤكدا أنه «يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاعتماد على استمرار المشاركة الفعالة والحيوية للدبلوماسية الكويتية في مجالس ولجان واجتماعات الأمم المتحدة لا سيما الجمعية العامة للأمم المتحدة فضلا عن مجلس حقوق الإنسان حيث أن دولة الكويت عضو في المجلس للفترة 2024 – 2026».

وملتقيا نظيره المغربي

تتمات

اليوسف لمنتسبي

تحملهم مسؤولية العمل بكل جديةٍ وحزمٍ لحفظ أمن البلاد واستقرارها وسلامة أراضيها.

جاء ذلك في أثناء ترؤس اليوسف اجتماعا بمقر وزارة الدفاع، أمس الثلاثاء، ضم كبار قادة الجيش، أعرب خلاله عن خالص شكره وعظيم امتنانه، لمقام صاحب السمو أمير البلاد، وسمو رئيس مجلس الوزراء، على ما منحوه إياه من ثقة غالية، والتي هي محل تكليف ومسؤولية وأمانة، يسأل الله عز وجل أن يعينه على حملها، والقيامِ بواجباتها على الوجه الصحيح.

وأوضح النائب الأول، في كلمة له خلال الاجتماع، أن التوجيهات السامية لصاحب السمو أمير البلاد، القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ مشعل الأحمد، والتي جاءت في خطاب سموه الأخير، بأنه « لا أحد فوق القانون أياً كان موقعه أو صفته «، هي خارطة الطريق ومنهج العمل في وزارة الدفاع، لمتابعة ومراقبة كافة القرارات التي تصدر، والاجراءات التي يتم اتخاذها، وذلك بهدف المحافظة على المال العام، وصونه من أي تعديات.

وفي ختام الاجتماع أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ووزير الداخلية، أن رفع مستوى الكفاءة والقدرة للجيش الكويتي، يحظى باهتمام مباشر من صاحب السمو أمير البلاد، ورئيس مجلس الوزراء،ً مضيفا: ونحن بدورنا سوف نعمل بعون الله تعالى، ضمن توجيهاتهما وتعليماتهما، وذلك بالمتابعة الدائمة والمستمرة لكافة الجهود التي تبذل، آخذين بعين الاعتبار تسخير جميع الإمكانيات، وتذليل مختلف العقبات، في سبيل تحقيق الرؤية والأهداف المنشودة.

حضر الاجتماع رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن طيار بندر المزين، ووكيل وزارة الدفاع الشيخ الدكتور عبد الله مشعل الصباح.

البصمة البيومترية

المخصصة، مؤكدة أنه لن يتم استقبال أي مراجع من غير موعد مسبق.

من جهة أخرى أعلنت البلدية أمس، إنذار ملاك خيام المناسبات المؤقتة «قاعات الأفراح» ومنحهم مهلة أسبوعا لإزالتها.

وقال المتحدث الرسمي باسم البلدية ومدير إدارة العلاقات العامة محمد المطيري، في تصريح صحفي، إن البلدية لن تتهاون في تطبيق القانون بحق المخالفين لإزالة خيام المناسبات طبقا لأحكام القانون.

وأوضح المطيري أن ملاك خيام قاعات الأفراح مطالبون بإزالة الخيام وإعادة الأرض المقامة عليها إلى طبيعتها، ليتسنى للبلدية تنظيمها حسب اللائحة الجديدة.

ودعا ملاك خيام قاعات الأفراح المقامة على أراضي الدولة إلى سرعة إزالتها قبل انقضاء مهلة الإنذار، مؤكدا أن الفرق الرقابية لن تتوانى في تنفيذ عملية الإزالة بعد انقضاء مهلة الإنذار.

اليحيا ووزراء

الأمنية الراهنة في السودان.

وقد سلم وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير فيصل بن فرحان الذي ترأست بلاده القمة السابقة، الرئاسة لوزير خارجية مملكة البحرين الدكتور عبد اللطيف الزياني.

من جهته أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، حرص السعودية على الارتقاء بالعمل العربي المشترك وتنسيق المواقف بين الدول الأعضاء لبلورة تحرك جماعي وفعال لمعالجة أهم التحديات الإقليمية والدولية الحالية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وقال الأمير بن فرحان في كلمته أمام اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية التحضيري للقمة العربية، إن ذلك يأتي تأكيدا على مبادئ المملكة الثابتة في الدفاع عن القضايا العربية وتحقيقا لطموحات قيادات وشعوب الدول العربية في إرساء قواعد السلام والاستقرار والتنمية.

أضاف ان السعودية عملت منذ بدء الاعتداءات غير المسبوقة على الشعب الفلسطيني بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة على بذل الجهود كافة لحشد الدعم الدولي لإيقاف اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي الوحشية والحد من تداعيات الأزمة واتساع نطاقها.

«التربية»: 249 ألف

الثاني للعام الدراسي 2023–2024.

وأوضحت المطوع لـ«كونا» أن عدد الطلبة بالمرحلة المتوسطة يبلغ نحو 163 ألفا و255 طالبا وطالبة، وفي الصف العاشر 44 ألفا و561 طالبا وطالبة، والصف الحادي عشر نحو 41 ألفا، هم 13 ألفا و22 طالبا وطالبة بالقسم الأدبي و28 ألفا و414 بالقسم العلمي.

وأكدت جاهزية وزارة التربية بمرافقها كافة لاستقبال الطلبة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تهيئة الظروف الملائمة والبيئة المناسبة لتأديتهم اختباراتهم وسط أجواء تعزز الراحة والطمأنينة في نفوسهم.

«الطيران المدني»

بالتكليف عبد الله الراجحي، أن حركة الطائرات المتوقعة في نفس الفترة ستبلغ نحو 42117 رحلة ما بين رحلات مغادرة وقادمة.

وذكر الراجحي أن هناك وجهات موسمية لهذا الصيف في مطار الكويت الدولي، وتشمل كلا من مالقا وطرابزون وسراييفو وبودروم نيس وشرم الشيخ وفيينا وصلالة وانطاليا وكراكوف في بولندا.

وبين أن الوجهات الأكثر طلبا المتوقع تشغيلها هي دبي والقاهرة وجدة وإسطنبول والدوحة.

وأكد أن جميع العاملين في الإدارة العامة للطيران المدني على أتم الاستعداد، لتقديم كافة المساعدات والتسهيلات لجمهور المسافرين وتقديم الخدمات على أكمل وجه، راجيا من الله أن يمن على أرض الكويت وشعبها بالأمن والأمان وأن يحميها من كل مكروه.

الحصار يضيق

أمس الثلاثاء، تأكيد قرار الانضمام إلى القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا. فيما يلي تسلسل زمني وفق أحدث الدول التي تنوي الانضمام لدعوى محاسبة إسرائيل على ارتكاب الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، بالإضافة للدول التي أعلنت المحكمة قبولها طرفاً في القضية.

كما أعلنت مصر، في بيان صادرٍ عن وزارة خارجيتها، الأحد الماضي، اعتزامها التدخل رسمياً لدعم الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

وقالت مصر إن التقدم بإعلان التدخل في الدعوى يأتي في ظل تفاقم حدة ونطاق الاعتداءات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة، والإمعان في اقتراف ممارسات ممنهجة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، من استهداف مباشر للمدنيين، وتدمير البنية التحتية في القطاع، ودفع الفلسطينيين إلى النزوح والتهجير خارج أرضهم.

واتهمت مصر إسرائيل بخلق أزمة إنسانية غير مسبوقة في قطاع غزة، وانتهاك أحكام القانون الدولي بشكل صارخ، وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وطالبت مصر إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، وتنفيذها التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية بضمان نفاذ المساعدات الإنسانية والإغاثية على نحو كافٍ، بما يلبي احتياجات الفلسطينيين في القطاع.

في سياق ذي صلة، أكد وزير الخارجية المصري سامح شكري أمس، رفض بلاده «القاطع لسياسة ليّ الحقائق والتنصل من المسئولية التي يتبعها الجانب الإسرائيلي»، وأضاف الوزير في بيان «أن إسرائيل هي المسئولة الوحيدة عن الكارثة الإنسانية التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة حالياً».

واعتبر الوزير أن السيطرة الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني من معبر رفح، والعمليات العسكرية الإسرائيلية التي تنفذها في محيط المعبر «هي السبب الرئيسي في عدم القدرة على إدخال المساعدات من المعبر».

واستنكر شكري بشدة «محاولات الجانب الإسرائيلي اليائسة تحميل مصر المسئولية عن الأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي يواجهها قطاع غزة»، مطالباً إسرائيل «بالاضطلاع بمسئوليتها القانونية باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، من خلال السماح بدخول المساعدات عبر المنافذ البرية التي تقع تحت سيطرتها».

وعودة إلى محكمة العدل الدولية فقد كانت أعلنت الجمعة الماضي، موافقتها على انضمام ليبيا إلى الدعوى المقامة من جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

وأوضحت المحكمة أنّ ليبيا قدمت طلب الانضمام إلى دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بموجب المادة الـ63 من النظام الأساسي للمحكمة، لتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وأشارت المحكمة إلى أنّ الطلب الليبي استنكر أفعال الاحتلال الإسرائيلي التي تحمل طابع الإبادة الجماعية، وارتكابها بنيّة محددة تتعلق بتدمير الفلسطينيين في غزة «كجزء من المجموعة الوطنية والإثنية الفلسطينية الأوسع».

مئات المستوطنين

مرات، خلال عملية الاقتحام، من دون تدخل من قبل شرطة الاحتلال التي أمنت الحماية لهم.

أضافت أن قوات الاحتلال منعت أعدادا كبيرة من الفلسطينيين من الدخول إلى المسجد الأقصى، وأخرجت عشرات الشبان من الذكور والإناث من ساحات المسجد.

وأغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أبواب المسجد الأقصى والطرق المؤدية إليه خلال الاقتحام، واعتدت على عشرات الشبان في منطقة باب العامود.

«الاتحاد الأوروبي»

في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، والمفوض الأوروبي لإدارة الأزمات جانيز لينارتشيش في بيان مشترك: «ندين بشدة الهجمات العشوائية من كلا الجانبين بما في ذلك على مستشفى «بابكر نهار» للأطفال».

أضاف البيان: «إننا نشعر بقلق بالغ إزاء نقص الإمدادات الطبية والأدوية في مستشفى الفاشر الجنوبي وهو المستشفى الوحيد العامل في الولاية بأسرها حيث إنه ومنذ أبريل 2023 تمنع أطراف النزاع إيصال المساعدات وتحرم أكثر من 800 ألف مدني محاصرين في الفاشر من المساعدة».

وأعاد المسؤولان الأوروبيان تذكير الأطراف المتحاربة بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بحماية المدنيين معتبرين أن منع الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية يعد انتهاكا واضحا للقانون الدولي وربما يشكل جرائم حرب.